



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



السبت 10 أغسطس 2019 - السنة الخامسة والعشرون - العدد 7036



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



في هذا العدد

الافتتاحية

02 تعاون إماراتي - سعودي راسخ لخدمة شعوب المنطقة

الإمارات اليوم

03 مواكبة دائمة لراحة حجاج الدولة وسلامتهم

تقارير وتحليلات

04 «الإمارات للألمونيوم»... توسع في الأسواق ومزيد من الإيرادات

05 مقارنة عسكرية بين إيران وبريطانيا.. من ينتصر لو قامت الحرب؟

06 لماذا لم تتمكن الولايات المتحدة من تخفيض التزاماتها العسكرية في الخارج؟

شؤون اقتصادية

08 2186 مستثمراً يدخلون «سوق أبوظبي» في النصف الأول من العام الجاري

من إصدارات المركز

09 الجدران والحواجر.. مفارقات الأمن والسيادة وحقوق الإنسان

تطورات الأزمة الإيرانية

11 تصاعد الخلافات الدولية حول كيفية التعامل مع إيران



تعاون إماراتي - سعودي راسخ لخدمة شعوب المنطقة

علاقة دولة الإمارات العربية المتحدة بالمملكة العربية السعودية، لا تقتصر فقط على وحدة التاريخ والجغرافيا والتراث، ولا تتوقف فقط عند التقاء مصالحهما السياسية والاقتصادية والعسكرية الأمنية، وإنما تنطلق أيضاً من رؤية إنسانية مشتركة، هدفها صون حياة الإنسان وكرامته، وتعزيز استقراره في كل مكان، وتلبية حاجات شعوب الدول العربية الشقيقة والوقوف إلى صفها، في المجالات الإنسانية التي تطلب العون والدعم والمؤازرة، وتحديدًا في الأوقات التي يعيشون فيها ظروفًا مفصلية وانتقالية في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية.

ويأتي تقديم دولة الإمارات والسعودية 540 ألف طن من القمح للسودان الشقيق، قبل أيام قليلة، في سياق اهتمام الدولتين بتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية للشعب السوداني لثلاثة أشهر كمرحلة أولى، حيث تم توريد الدفعتين الأولى والثانية وشملت 140 ألف طن من القمح، والتي جاءت بتوجيهات من قيادتي الدولتين الرشيدتين، وهما اللتان تحرصان على ضمان توفير احتياجات الأشقاء السودانيين من الغذاء، وخاصة في المرحلة الانتقالية التي تعيشها بلادهم، بتقديم جميع أشكال الدعم لهم في هذه الظروف التي تتطلب تحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمن الغذائي بشكل ملح، انطلاقاً من الروابط الأخوية التي تجمع الدولتين بالشقيقة السودان وشعبها الشقيق.

تقديم هذه الأطنان الـ 54 من القمح للسودان وأهله، لم يكن المرة الأولى التي تقوم بها الدولتان بالاهتمام بالشأن الغذائي للشعب السوداني، فقد أرسلت دولة الإمارات والسعودية في شهر يوليو الماضي، سفينة تحمل أكثر من 50 ألف طن من المغذيات الزراعية، التي جاءت كخطوة ضرورية تؤكد الوقوف إلى جانب خيارات الشعب السوداني ودعم اقتصاده، وكامتداد للدعم المالي البالغ ثلاثة مليارات دولار الذي قدمته الدولتان، في إبريل الماضي لدعم الاقتصاد وتخفيف الضغوط على الجنيه السوداني، وذلك سعياً إلى ترسيخ العلاقات الأخوية والمصير المشترك مع شعب السودان الشقيق.

إن العلاقات المتجذرة والمتشعبة بين دولة الإمارات والسعودية باتت تشكل نموذجاً يحتذى به في الإخاء والمحبة والتضامن، والتي انتقلت عبر التاريخ إلى حالة من الشراكة والتكامل على المستويين الرسمي والشعبي، نظراً إلى ارتباطهما بالعديد من المشتركات الجغرافية والتاريخية والمصير الواحد والمواقف السياسية المتقاربة من القضايا الإقليمية والدولية، حيث سيلحظ المتمعن وقوف الدولتين دوماً إلى جانب بعضهما بعضاً، وخاصة فيما يتعلق برؤيتهما الاستراتيجية على الصعد كافة؛ فخير مثال على ذلك ما قدّمته لليمن الشقيق وأهله من مساعدات إنسانية وتموية، على مدار سنوات الحرب الدائرة هناك، كان آخرها إعلان الدولتين في إبريل الماضي، مساعدات إنسانية ليمن بقيمة 200 مليون دولار لتوفير الاحتياجات الغذائية للشعب اليمني، في إطار حملة منسقة من المساعدات الإنسانية العاجلة التي تخفف من معاناته وتلبي احتياجاته المعيشية، كالغذاء والصحة والتعليم والنية التحتية، وفي إطار تعاون الدولتين مع منظمات الأمم المتحدة، وبما يؤكد دورهما الإنساني في اليمن، الذي يضاف إلى شراكتهم الاستراتيجية في دعم مرتكزات الأمن والاستقرار هناك، وتعزيز الجهود من أجل بلورة مواقف موحدة تنهي الأزمات والصراعات فيها، لما لها من أثر بالغ في استنزاف مقدرات اليمن وتهديد وحدته الوطنية. لقد أسست العلاقات الاستراتيجية المشتركة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية حالة من الثقة والطمأنينة الشعبية لدى الدولتين الشقيقتين، ولدى الدول الخليجية والعربية، التي تنظر بتقدير واحترام بالغين، إلى المبادرات البناءة التي تقوم بها الدولتان بهدف تعزيز التضامن العربي، وإعلاء مصالح شعوب المنطقة، وبما يعزز الأمن والتنمية والاستقرار فيها، من خلال مسارات تاريخية طويلة من الشراكة والتنسيق والتعاون، انطلقت من أسس اجتماعية وسياسية مشتركة، وبرهنت عليها التفاهات المباشرة التي طبعت علاقة البلدين الشقيقتين، في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، وتركيزهما على اتخاذ سياسات تدعم الاستقرار في العالم العربي، وتحارب التطرف والإرهاب في المنطقة، وفق منطلقات أخلاقية تستعيد الدين من مختطفه، وتصونه من أيدي العابثين به، وتحمي فكرة الدولة ومؤسساتها، وتضمن استقلاليتها وسيادتها، عبر ترسيخ منظومة من القيم الأخلاقية الداعية إلى الانفتاح والوسطية، والممارسات الهادفة إلى تحقيق الأمن والرفاه لشعوب المنطقة بأسرها.

مواكبة دائمة لراحة حجاج الدولة وسلامتهم

في إطار اهتمامها براحة المواطن وأمنه وتأمين احتياجاته، تحرص حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وقيادتها الرشيدة على توفير مختلف السبل والوسائل اللازمة لذلك، بل إن مستوى الرعاية والاهتمام يكتسي بعداً أوسع وأشمل في الظروف الاستثنائية التي يحتاج فيها المواطن إلى المزيد من الرعاية والاهتمام، حيث أظهرت العديد من المناسبات أن الأجهزة الرسمية للدولة وبعثاتها الدبلوماسية في الخارج تتحلى بقدر كبير من اليقظة والحرص على مصلحة المواطن وتسهيل حياته أينما كان، وهو ما يجسد على أرض الواقع سياسة الدولة التي تجعل من المواطن محوراً الأول والأخير، وتجعل منه الهدف الأول لكل المبادرات التنموية.

وبناء على ذلك فإن الجهود الكبيرة التي تقوم بها البعثة الرسمية للدولة في موسم الحج لهذا العام تترجم بشكل جلي مستوى الرعاية التي توليها الحكومة لمواطنيها الحجاج، وخاصة أن موسم الحج يمثل أكبر تجمع لأكثر عدد من المواطنين الإماراتيين من مختلف الأعمار خارج الدولة، وهو ما يتطلب جهوداً مضاعفة لتوفير كل وسائل الراحة من سكن مناسب وأكل صحي ومعدات طبية، وتنظيم وتوجيه ودعم معنوي، إضافة إلى ضمان الاحتياجات الخاصة لأصحاب الهمم وكبار المواطنين، فضلاً عن تأمين الرعاية والمواكبة الدائمة لاحتياجاتهم الخاصة والإجابة على مختلف استفساراتهم المتعلقة بالشعيرة المقدسة، وذلك ما أكدته الشيخ شخبوط بن نهيان آل نهيان، سفير دولة الإمارات لدى المملكة العربية السعودية قبل أيام حين أشاد بحرص القيادة الرشيدة على تقديم أفضل الخدمات لحجاج الدولة، وتأمين جميع احتياجاتهم منذ لحظة مغادرتهم أرض الوطن وحتى عودتهم سالمين، مشيراً إلى أن فريق السفارة وقنصلية الدولة بالتعاون مع بعثة الحج الرسمية على أتم الاستعداد والجاهزية لحل جميع المشكلات التي تواجه حجاج الإمارات وإيجاد الحلول المناسبة التي تسهل وتيسر لهم أداء مناسكهم.

تعكس طبيعة الإجراءات التي تقوم بها بعثة الحج الرسمية أن الأخيرة تسعى لإكمال هذه الفريضة في أفضل الظروف، حيث اطمأنت على تجهيز المخيمات المخصصة لحجاج الدولة في المشاعر المقدسة بمنى واطلعت على تفاصيل العمل والإمكانات والخدمات المقدمة لهم بالتنسيق مع الجهات المختصة في المملكة العربية السعودية. كما وفرت لجنة الوعظ بمكتب شؤون الحجاج في الدولة مجموعة من الوعاظ رجالاً ونساءً لتثقيف الحجاج بكل ما يتعلق بأداء المناسك وفق الأحكام الشرعية، من خلال تأهيل كادر وعظي يتمتع بمستوى عالٍ من الكفاءة العلمية ويتحلى بالسكينة والوقار لمرافقة الحجاج طوال رحلتهم، وإضافة إلى ذلك، تم تفعيل خمسة خطوط ساخنة على مدى 24 ساعة للإجابة على أسئلة واستفسارات حجاج الدولة من طرف مجموعة من المفتين المختصين بالمركز الرسمي للإفتاء، كما تم إعداد خطة وعظية موحدة لكل الوعاظ تتضمن مختلف الفعاليات الدينية من محاضرات وندوات توعوية ودروس فقهية، تُقدّم للحجاج بشكل مباشر وعبر «البث الموحد». من جهة ثانية سعت لجنة الوعظ إلى إعداد وتطوير حقيبة الحاج، التي تحتوي على جميع المراجع الدينية والعلمية الضرورية لتثقيف الحاج خلال أدائه المناسك.

وإذا كانت البعثة الرسمية للحج تلعب دوراً أساسياً في نجاح موسم هذا العام، فإن وسائل الإعلام داخل دولة الإمارات تلعب هي الأخرى دوراً مهماً في نقل الحدث وحيثياته داخل الدولة وعبر العالم، حيث أعلنت شبكة قنوات تلفزيون أبوظبي التابعة لأبوظبي للإعلام عن مواكبة هذا الموسم بباقة تجمع بين النقل الحي والمباشر للمناسك وبين البرامج وال فقرات الدينية، إلى جانب بثها للبرامج الاجتماعية والترفيهية التي تناسب جميع أفراد العائلة خلال فترة عيد الأضحى المبارك، الأمر الذي يعكس دور الإعلام في مواكبة القضايا التي تهم المواطن، وخاصة منها تلك التي تنسجم مع البعد الديني والثقافي للمجتمع.

«الإمارات للألمونيوم».. توسع في الأسواق ومزيد من الإيرادات

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة، ثالث أكبر مُصدّر للألمونيوم إلى الولايات المتحدة بعد الصين وروسيا، كما جاءت أبوظبي ثاني أكبر مصدر للألمونيوم في عام 2018، وصلت خلاله إلى أكثر من 65 دولة في العالم، حيث تشكل صادرات المعادن ما نسبته 74% من الصادرات غير النفطية للإمارة، والتي يأتي من ضمنها الألمونيوم ومصنوعاته؛ بقيمة بلغت 4.8 مليارات درهم، بحسب بيانات مركز الإحصاء في أبوظبي.



للألمونيوم» ولدولة الإمارات بشكل عام، بوصفه أكبر منتج تصدره الدولة بعد النفط والغاز، لكونه يشكل مصدر إيرادات تقدر بمليارات الدولارات سنوياً، ولذا لعبت الشركة دوراً محورياً في دعم الصناعات المحلية المرتبطة بمنتجات الألمونيوم، التي تدخل في صناعة بعض العلامات التجارية العالمية الرائدة، كقطع غيار السيارات وإطارات النوافذ وغيرها. ويولي إنتاج الشركة، بحسب ابن كلبان، احتياجات ما يزيد على 350 عميلاً في أكثر من 60 دولة، في آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا والأمريكتين، وبما يعزز من أهدافها الاستراتيجية في التوسع، ويدفع عجلة نمو قطاع الألمونيوم في الدولة، وزيادة مساهمته في ناتجها المحلي الإجمالي.

لقد ركزت «الإمارات للألمونيوم» على مدار ربع قرن من الزمن، على تطوير التقنيات الرائدة والأكثر كفاءة في صناعة الألمونيوم على المستوى العالمي، إذ تعمل حالياً على تنفيذ مشروع خط «الصهر السادس» الخاص بشركة «ألمونيوم البحرين - ألبا»، الذي يتم تشغيله بتقنيات تسهم في مضاعفة الإنتاج كتقنية «دي إكس بلس ألترا»، التي تقلل من استهلاك الطاقة خلال عملية صهر الألمونيوم، وفق نهج من الابتكار والمعرفة، والأبحاث وتطوير التكنولوجيا.

إن استراتيجية دولة الإمارات، الخاصة بتعزيز مناخ الحرية والانفتاح، والاستفادة من النقلة الكبيرة التي حققتها صناعة الألمونيوم، جعل الدولة تعمل على تكثيف إنتاج مصانعها الوطنية من الألمونيوم؛ لإسهامه في تعزيز حجم ونوعية الصادرات غير النفطية، والوصول إلى أسواق جديدة، رسخت من مكانتها العالمية في هذه الصناعة، بأسعار تنافسية، جعلها قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية بقوة، وخاصة في أمريكا وأوروبا وإفريقيا وآسيا.

في ريادة جديدة، ووصول إلى أسواق أكثر شمولاً، شحنت شركة «الإمارات العالمية للألمونيوم»، أول صادرات خام البوكسيت من شركة غينيا أومينا (GAC) وهي شركة التعدين المملوكة لها في جمهورية غينيا؛ حيث يعد هذا المشروع، البالغة تكلفته 1.4 مليار دولار، أكبر مشروع استثماري في مجال التعدين في غينيا خلال العقود الأربعة الأخيرة، ما يمثل خطوة نحو التوسع الاستراتيجي لـ «الإمارات للألمونيوم»، الذي يحولها إلى اسم عالمي عملاق، ووجهة متكاملة لصناعة الألمونيوم، وبما يحقق المزيد من الإيرادات لها، ويؤمن المواد الخام التي يحتاج إليها قطاع صناعة الألمونيوم في دولة الإمارات.

وتفيد بيانات أن عمليات «غينيا أومينا» تتضمن منجماً، وبنية تحتية للسكك الحديدية، ومرافق شحن بحرية، وهناك موقعان رئيسيان للبناء ضمن مشروع «غينيا أومينا»، بينهما نحو 90 كم، كما خلق المشروع أكثر من 1000 وظيفة دائمة، حيث استثمرت الشركة أكثر من 1.3 مليون دولار في برنامج GAC Skills، وهو برنامج لتطوير الغينيين ذوي الإمكانات العالية المؤهلين لشغل وظائف ثابتة في الشركة. لقد حمل العام الجاري نقلة بارزة لـ «الإمارات للألمونيوم»، حيث أكد عبدالله جاسم بن كلبان العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة، في تصريحات صحافية سابقة، أن الشركة ستتحول في عام 2019 من شركة لصهر الألمونيوم، إلى منتج متكامل له، بدءاً من تعدين البوكسيت وتكرير الألومينا وانتهاءً ببيع وتسويق الألمونيوم، مؤكداً أن الخطة المستقبلية للشركة تركز على التوسع في السوق المحلي بعد أن رفعت حصته إلى 10%. إن «الإمارات للألمونيوم» تعدّ أول شركة صناعية إماراتية يتم ترخيص تكنولوجيا عملياتها الصناعية الأساسية دولياً، حيث تقوم وفق رؤية اقتصادية تنسجم مع رؤية الدولة في تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي، من خلال منتجاتها التي تلبى الطلب المتزايد من الصناعات التحويلية وتزايد الإنفاق ضمن سلسلة التوريد المحلية، وبما يعزز النمو المحلي ويحقق المزيد من التوسع العالمي؛ حيث حققت «الإمارات للألمونيوم» في عام 2017 أعلى نسبة لإنتاج الألمونيوم العالي الجودة عالمياً، وذلك بعد أن تم العمل على تطوير جميع خطوط الإنتاج القديمة بتقنية جديدة. وشكّل صهر الألمونيوم نشاطاً ناجحاً جداً لـ «الإمارات



مقارنة عسكرية بين إيران وبريطانيا.. من ينتصر لو قامت الحرب؟

نشرت مجلة «ناشيونال إنترست» مقالاً للكاتب مايكل بيك طرح فيه السؤال الآتي: في حال اندلعت حرب بين إيران وبريطانيا، من سينتصر؟ وذلك على خلفية احتجاز كل منهما ناقلة نفط تمتلكها الأخرى.

أربع غواصات نووية من طراز فانجارد، زودت كل واحدة منها بـ16 قذيفة من طراز الترايدنت، وهي قذائف باليستية مسلحة بقنابل هيدروجينية. لكن إيران وبريطانيا لن تستخدمتا الأسلحة النووية، فالبريطانيون تمنعهم الأسباب السياسية، وسيكون انتحاراً إن استخدمت إيران الأسلحة النووية ضد بريطانيا أو أي دولة أخرى، وهذا ما يضع الاحتمال الأقرب لحدوث صراع محدود في الخليج العربي، ما سيكون على الأرجح تكراراً لـ «حرب الناقلات» التي حدثت خلال الثمانينيات؛ إذ ستهاجم إيران الناقلات النفطية، أو ستسيطر عليها رداً على العقوبات الاقتصادية، بينما ستحاول بريطانيا (ومعها الولايات المتحدة، وربما أوروبا) منعها. ويذهب الكاتب إلى أن أعداد الدبابات التي تملكها إيران وبريطانيا لن تشكل أي أهمية في ظل أي سيناريو،

بصرف النظر عن أن دبابات «تشانجر 2» البريطانية هي مركبات من الطراز العالمي، والتي من شأنها أن تبعد أسطول إيران العملاق والمتنوع الذي يتكون من الدبابات الروسية، والدبابات الأمريكية والبريطانية التي تعود إلى



السبعينيات، والدبابات المصنعة محلياً، لكن يجب النظر إلى القوة الجوية والبحرية بوصفها عوامل رئيسية، فعلى غرار أسطول الدبابات، تعد البحرية الإيرانية مزيجاً من التصميمات الروسية والكورية الشمالية والتصميمات المحلية، بالإضافة إلى مركبات غربية قديمة تعود إلى الستينيات والسبعينيات، لكن إيران تمتلك بالفعل العشرات من زوارق التوربيدو الصاروخية، بجانب مركب صغيرة مزودة بقاذفات الصواريخ والبنادق الرشاشة، التي ربما تتمكن من دحر سفينة حربية كبيرة بمفردها.

ويرى الكاتب أن المقارنات العددية للقوة العسكرية تفشل بجدارة، في وضع مثل وضع إيران وبريطانيا الحالي. فإذا غزت إيران بريطانيا، لن يكون هناك مجال للتساؤل عن أي الجانبين أقوى، بيد أن القوات البريطانية في حال اضطلاعها بمهام في الخليج العربي، ستكون على بعد 3 آلاف ميل من المملكة المتحدة. وحتى مع توافر القدرة على الوصول إلى قواعد بحرية تابعة لجيران إيران المعادين لها، ستظل بريطانيا تؤدي مهامها داخل المياه الإقليمية الإيرانية، حيث سيكون متاحاً ل طهران كل أدوات حرب العصابات الساحلية، مثل الألغام وهجمات الزوارق الصغيرة. ويخلص الكاتب إلى أن الظروف المحيطة هي التي من شأنها أن تحدد الطرف الأقوى: بريطانيا أو إيران.

استهل الكاتب مقاله بالإشارة إلى حالة حبس الأنفاس التي ظهرت في العنوان الافتتاحي للصحيفة البريطانية الشعبية «دايلي إكسبريس»، إذ جاء في العنوان: «أظهرت إيران قوتها العسكرية بسبب تصاعد التوترات مع المملكة المتحدة». وقالت الصحيفة إثر احتجاز إيران ناقلة بريطانية في الخليج العربي، رداً على احتجاز بريطانيا ناقلة إيرانية في جبل طارق: «المقارنة بين قوة المملكة المتحدة العسكرية وقوة إيران، تظهر تراجع بريطانيا عند ذكر القوة البشرية، والقوة البرية والبحرية، بجانب الموارد النفطية».

ويرى الكاتب أن مقالة صحيفة «دايلي إكسبريس»، اعتمدت على الموقع الإلكتروني «جلوبال فاير»، الذي يعرض إحصائيات عن القوات المسلحة لعدد 137 دولة، بجانب تقييمه لهذه الدول عبر استخدام معادلة لما يمتلكه كل منها، تتضمن على ما يبدو الكثافة السكانية للدولة، وتعداد الجيش، والمساحة الجغرافية، والقوة المالية، والاحتياطيات النفطية، بالإضافة إلى

الهيكل الأساسية للنقل، وحجم المعدات العسكرية. ففي حين تصنف بريطانيا في المرتبة الثامنة على مؤشر «جلوبال فاير»، فإن إيران لا تتخلف كثيراً عنها، إذ تحتل المرتبة الرابعة عشرة (تأتي الولايات المتحدة أولاً، وإسرائيل في المرتبة السابعة عشرة).

وفي الواقع، يصنف موقع «جلوبال فاير» إيران على أنها قوة أعظم من بريطانيا في فئات عدة: إذ يبلغ عدد أفراد الجيش الإيراني 870 ألف فرد، بينما تمتلك بريطانيا 233 ألف فرد، وتمتلك إيران 1634 دبابة مقارنة بـ 331 مركبة بريطانية، ولدى إيران 386 سفينة بحرية في حين أن بريطانيا تمتلك 76 سفينة فقط. (تتفوق بريطانيا في القوة الجوية، إذ تمتلك 811 صاروخاً حربياً، مقارنة بـ 509 صواريخ إيرانية). وتمتلك إيران نفطاً أكثر، لكنها أضعف على الجانب المالي.

ويرى الكاتب أن كل ذلك يثبت كيف يمكن أن تكون الإحصائيات مضللة، إذ إنه لا توجد مقارنة بين بريطانيا وإيران على الإطلاق، فمسألة تطوير إيران للأسلحة النووية تعد محتملة وغير مؤكدة، بينما تمتلك بريطانيا السلاح النووي بكل تأكيد، فليست أسلحة بريطانيا النووية مجرد «حزمة من المواد الفيزيائية» المؤقتة التي جمعت في قبو تحت الأرض، بل هي

نشر موقع «ستراتفور» الأمريكي تقريراً تحليلياً، تحدث فيه عن دعوة واشنطن لحلفائها زيادة دعمهم لمختلف بعثاتها العسكرية، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، وذلك لكي تكون قادرة على تركيز مواردها لمنافسة روسيا والصين.

لماذا لم تتمكن الولايات المتحدة من تخفيض التزاماتها العسكرية في الخارج؟



العام الماضي بناء على طلب الولايات المتحدة.

ومن ناحية أخرى، سحبت فرنسا قواتها القتالية من أفغانستان في أواخر عام 2012، لكن باريس ظلت نشيطة في عملياتها في جميع أنحاء إفريقيا وفي منطقة جنوب الصحراء، حيث خاضت عملياتها العسكرية في معظم الأحيان إلى جانب القوات الأمريكية. وفي شهر مايو الماضي، توفي اثنان من أفراد قوات العمليات الخاصة الفرنسية في عملية إطلاق سراح رهينة أمريكي في شمال بوركينافاسو. وفي أكتوبر 2017، هزعت القوات الفرنسية لإنقاذ القوات الأمريكية التي تعرضت لكمين في النيجر.

ومنذ أن أعلن ترامب بشكل غير متوقع، خطته لسحب القوات الأمريكية من سوريا، حاول البيت الأبيض إقناع حلفائه لزيادة تواجدهم العسكري في سوريا، إلا أن المملكة المتحدة وفرنسا، وجميع حلفاء الولايات المتحدة المعنيين بهذا الشأن، ما يزالون مترددين في الإبقاء على قواتهم العسكرية في سوريا في غياب الوجود العسكري الأمريكي، خوفاً من تركهم من دون دعم في مسرح قتال من الممكن أن تشتبك قواتهم بسهولة مع القوات الروسية أو التركية أو الإيرانية.

وقد تكرر السيناريو نفسه في منطقة الخليج العربي في أعقاب سلسلة من الهجمات المرتبطة بإيران على ناقلات النفط في شهر يوليو الماضي، فقد حاولت واشنطن تنظيم تحالف من الشركاء الإقليميين والعالميين من أجل تأمين حركة مرور ناقلات النفط بشكل أفضل، والعمل على ردع العدوان الإيراني المستقبلي في المنطقة. ومع ذلك، ومنذ قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب العام الماضي بالانسحاب من الاتفاق

ووفقاً للتقرير، لم يكن معظم حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية راغبين أو قادرين على إرسال المزيد من قواتهم في مهمات إلى الخارج، باستثناء بعض الدول التي قدمت حتى الآن فقط دعماً رمزياً؛ فانعدام الثقة على نطاق واسع لدى الجزء الأكبر من شركاء الولايات المتحدة فيما يتعلق بالنوايا الأمريكية ضد إيران قد أعاق قدرة البيت الأبيض على حشد الدعم لمشروعها لحفظ أمن الملاحة في الخليج العربي. وفي أماكن أخرى مثل سوريا، فإنه من المحتمل أن تكون الولايات المتحدة قادرة على الحصول على بعض التعزيزات الإضافية من الدول الأخرى، ولكنها ستكون غير كافية للسماح لواشنطن بالتخلي عن وجودها بالكامل في سوريا.

لقد حاولت الولايات المتحدة مراراً وتكراراً إعادة توجيه المزيد من اهتمامها ومواردها نحو منافساتها مع روسيا والصين، لكن التزامات واشنطن الأخرى حول العالم تواصل تقويض هذا الجهد؛ فقد سعى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، منذ توليه منصبه، إلى معالجة هذه المشكلة عن طريق الضغط على الحلفاء للالتزام بإرسال قواتها العسكرية إلى أماكن مثل سوريا، (حيث تحاول الولايات المتحدة سحب معظم قواتها)، ومؤخراً في الخليج العربي، (حيث تواجه الآن زيادة خطر حدوث صدام عسكري مع إيران).

ولكن المخاوف بشأن نوايا القيادة الأمريكية، جعلت حتى أقوى شركاء واشنطن في أوروبا يتحفظون على نشر المزيد من القوات في هذه المناطق الساخنة، إن عدم الثقة هذا، إلى جانب حقيقة أن العديد من الحلفاء لديهم بالفعل التزامات أمنية هامة خاصة بهم، من المرجح ألا يترك للولايات المتحدة خياراً سوى إنهاء واجباتها في منطقة الشرق الأوسط.

وفي أوروبا، تعد المملكة المتحدة وفرنسا من أقوى حلفاء الولايات المتحدة وأهمهم من الناحية الاستراتيجية، حيث تشارك هذه الدول بفاعلية في الحملة التي تقودها الولايات المتحدة ضد تنظيم «داعش». كما أن المملكة المتحدة، على وجه الخصوص، كانت مساهماً رئيسياً في القوات الغربية التي تم إرسالها إلى أفغانستان وضاعفت قواتها تقريباً هناك، خلال



الجنوبية وأستراليا. فالبحرية اليابانية القوية، على سبيل المثال، ستكون ذات فائدة كبيرة في صد إيران في الخليج العربي. ولكن مثل حلفاء واشنطن الأوروبيين، ما تزال اليابان متوجسة من نوايا الولايات المتحدة ورفضت حتى الآن تقديم دعمها لبرنامج «الحارس».

وفي الوقت نفسه، فإن قدرات كوريا الجنوبية العسكرية المتزايدة، تجعل منها شريكاً جذاباً على نحو متزايد لمهام الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وخارجها. لكن في الوقت الحالي، ما تزال سيول تركز جهودها بشكل أساسي على تهديدات كوريا الشمالية، ومن ثم فإنه من غير المرجح أن تقوم بإرسال قوات عسكرية في مهام عسكرية للخارج تتجاوز إرسال قوات رمزية. ومن ناحية أخرى، فقد تعزز التحالف العسكري الأسترالي مع الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، حيث أسهمت كانبيرا بشكل كبير في العديد من المهام الأمريكية في الشرق الأوسط. ولكن الجيش الأسترالي الصغير نسبياً يحد من قدرة أستراليا على تعزيز ودعم مهام واشنطن العسكرية في الخارج.

وفي حين أن الولايات المتحدة ما تزال تعاني للحصول على دعم إضافي لالتزاماتها العسكرية المستمرة في الشرق الأوسط، فإنه من المحتمل أن تجد شركاء أكثر استعداداً لمواجهة تهديدات الصين وروسيا. فالقدرات المتنامية للجيش الصيني في المحيط الهادي، على سبيل المثال، ستجبر كلاً من أستراليا واليابان على إبقاء غالبية قواتها أقرب إلى الوطن. وبشكل مماثل، فإن الأنشطة الإقليمية الروسية وخطتها التوسعية ستجبر دول أوروبا الشرقية على الاستمرار في التركيز على أراضيها. ولذلك، فإنه في الوقت الذي تواجه فيه الولايات المتحدة مصاعب في الحصول على دعم إضافي من حلفائها لإغلاق التزاماتها المستمرة في الشرق الأوسط، فإنه من المرجح أن تجد شركاء على استعداد للعمل معها ضد موسكو وبكين.

النووي المعرف باسم «خطة العمل الشاملة المشتركة»، ما يزال معظم شركاء واشنطن الدوليين يشككون بشدة في الطريقة التي تتعامل بها واشنطن مع طهران. ونتيجة لذلك، امتنع حتى أقوى حلفاء الولايات المتحدة عن دعم مبادرة واشنطن الأمنية المتعلقة بتأمين الملاحة التجارية في منطقة الخليج العربي والمعروفة باسم «الحارس»، وذلك خوفاً من الانجرار إلى صراع كامل مع إيران.

وبالإضافة إلى فرنسا والمملكة المتحدة، تعتبر ألمانيا شريكاً عسكرياً مخلصاً للولايات المتحدة الأمريكية منذ فترة طويلة، حيث توفر ألمانيا، صاحبة أكبر اقتصاد في أوروبا، حالياً، تسهيلات عسكرية مهمة للقوات الأمريكية وتسهم بثاني أكبر قوة عسكرية في أفغانستان (بعد الولايات المتحدة). ولكن كمنظرائها الأوروبيين، تظل برلين تشعر بتوجس إزاء نوايا القيادة الأمريكية في الشرق الأوسط، هذا، بالإضافة إلى الدعم الشعبي المحدود في ألمانيا للمشاركة العسكرية الألمانية في الخارج، وهو السبب الذي دفع ألمانيا إلى إعلان رفض طلب الولايات المتحدة بإرسال قوات إلى سوريا أو الانضمام إلى القوة الأمنية البحرية لضمان الملاحة التجارية في منطقة الخليج العربي.

وما يزال عدد من الدول الأوروبية الأصغر حجماً مثل بولندا وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا وجورجيا أكثر استعداداً للمساهمة في الجهود العسكرية الأمريكية في جميع أنحاء العالم. وهذه الدول تشعر بالقلق بشكل خاص من خطر الصدام المحتمل مع روسيا، ولهذا فإن هذه الدول تبذل قصارى جهدها لمساعدة الولايات المتحدة في مهامها في الخارج، وهي تأمل أن ترد واشنطن الجميل في حال احتاجت تلك الدول إلى مساعدة ضد موسكو. ولكن قائمة شركاء الولايات المتحدة، بالطبع، تمتد إلى ما هو أبعد من الغرب؛ فلدى واشنطن العديد من الحلفاء الأقوياء في منطقة آسيا والمحيط الهادي، بما في ذلك اليابان وكوريا

2186 مستثمراً يدخلون «سوق أبوظبي» في النصف الأول من العام الجاري



وفيما يتعلق بحجم رؤوس الأموال المستثمرة لدى الشركات الوطنية المدرجة بالسوق وقيمتها السوقية، قال المنصوري إنه مع نهاية النصف الأول من 2019، بلغت القيمة السوقية للشركات المحلية العامة والخاصة، نحو 520 مليار درهم. وأضاف: حققت الشركات المدرجة زيادة في قيمتها السوقية بنسبة 12.1% مقارنة بالفترة نفسها من 2018، وهي التي بلغت نحو 463 مليار درهم.

استقطب سوق أبوظبي للأوراق المالية 2186 مستثمراً جديداً خلال النصف الأول من العام الحالي، ليصل إجمالي المستثمرين في السوق إلى 969 ألفاً، بنمو نسبته 170%، مقارنة مع زيادة بلغت 807 مستثمرين خلال الفترة نفسها من عام 2018، بحسب خليفة المنصوري، الرئيس التنفيذي بالإنابة لسوق أبوظبي للأوراق المالية. وقال المنصوري: بلغ عدد المؤسسات الاستثمارية في السوق بنهاية النصف الأول 8429، منها 6345 مؤسسة استثمارية أجنبية، بما يعادل 75% من المؤسسات المسجلة في السوق. وأضاف: ارتفع عدد المستثمرين الإماراتيين خلال النصف الأول من عام 2019 بنسبة 25% مقارنة بالفترة نفسها من 2018، حيث بلغ عددهم 1455 مستثمراً، مقارنة بـ 1163 مستثمراً خلال النصف الأول من 2018. وأرجع سبب هذا الارتفاع الكبير إلى حزمة من العوامل والإجراءات المقترنة بالالتزام بالطرق العلمية الحديثة في إدارة السوق، والقائمة على الدراسات الدقيقة والمواكبة الدائمة لآخر التقنيات وأحدث الأساليب المتبعة في عالم المال والأعمال.

النفط يرتفع بفعل هبوط في المخزونات الأوروبية على الرغم من توقعات بتباطؤ الطلب

ارتفعت أسعار النفط أكثر من دولار للبرميل أمس الجمعة بدعم من هبوط في المخزونات الأوروبية والتخفيضات الإنتاجية التي تقودها أوبك، على الرغم من تقرير لوكالة الطاقة الدولية أظهر أدنى مستوى لنمو الطلب منذ الأزمة المالية لعام 2008. وأنهت عقود خام القياس العالمي من مزيج برنت جلسة التداول مرتفعة 1.15 دولار، أو 2 في المئة، لتبلغ عند التسوية 58.53 دولار للبرميل. وصعدت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 1.96 دولار، أو 3.7 بالمئة، لتسجل عند التسوية 54.50 دولار للبرميل. وقالت وكالة الطاقة الدولية إن الطلب العالمي على النفط من يناير إلى مايو، نما بأبطأ وتيرة لتلك الفترة منذ 2008، متضرراً من دلائل متزايدة على تباطؤ اقتصادي واحتدام الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين. ولقيت أسعار النفط دعماً من بيانات أظهرت تراجعاً طفيفاً في مجمل مخزونات الخام والمنتجات النفطية في 16 دولة أوروبية في يوليو مقارنة مع الشهر السابق. لكن أسعار النفط تبقى منخفضة حوالي 20 في المئة عن أعلى مستوياتها هذا العام التي سجلتها في إبريل.

ترامب يلتمح إلى إلغاء المفاوضات التجارية مع الصين

صعد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من لهجته تجاه الصين، بعدما أكد أن الولايات المتحدة غير جاهزة لتوقيع اتفاق تجاري مع الصين، ملمحاً إلى إمكان إلغاء جولة مفاوضات جديدة بين البلدين مقررة في سبتمبر في واشنطن. كما جدد ترامب هجومه على المجلس الاحتياطي الأمريكي وأسعار الفائدة التي اعتبر أنها تضر بالمصنعين الأمريكيين. وقال ترامب: «لسنا جاهزين لتوقيع اتفاق، لقد ندنا بقيامهم بالتلاعب بالعمل، سنرى إذا كنا سنقبل اجتماعنا في سبتمبر. إذا فعلنا ذلك فسيكون ذلك جيداً، وإذا لم نفعل سيكون جيداً أيضاً». وأضاف أن واشنطن «تمسك بكل الأوراق» في هذه المفاوضات التجارية. وشدد ترامب، على أن الولايات المتحدة لن تدخل في تعاملات مع شركة «هواوي» الصينية لمعدات الاتصالات، لكن ذلك قد يتغير إذا تم عقد اتفاقية للتجارة بين واشنطن وبكين. وفي الإطار، دعا ترامب مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي) مجدداً، إلى خفض أسعار الفائدة بمقدار نقطة مئوية كاملة، قائلاً إن السياسة النقدية للبنك المركزي الأمريكي «تكبل» اقتصاد البلاد. وقال ترامب إن الولايات المتحدة لديها العملة الأكثر أماناً في العالم لكن قوة الدولار تلحق ضرراً بالمصنعين الأمريكيين، ويجب على مجلس الاحتياطي أن يخفض أسعار الفائدة. وأضاف ترامب في معرض رده على سؤال: هل كان يخطط لخفض قيمة الدولار؟ فأجاب «لا، لسنا مضطرين إلى ذلك».

الجدران والحواجز.. مفارقات الأمن والسيادة وحقوق الإنسان

الجيوسياسية، ظهرت مسوغات أخرى للانتشار الواسع لهذه الجدران والحواجز، لعل أبرزها الحد من التدفقات البشرية غير النظامية، والتصدي لمختلف أشكال الجريمة المنظمة، كمسوغات معلنة تضاف إلى أخرى غير معلنة، الأمر الذي يرى فيه بعض الناس رداً منطقياً وفعالاً تجاه بعض التحديات الجديدة التي أفرزتها العولمة، فيما يرى فيه آخرون ترسيخاً لسياسات الفصل والعزل والإغلاق، ومن ثم تكون الجدران رمزاً للتحويل إلى مجتمع محاصر في دائرة الخوف.



تأليف: سعيدة أحمد بلخير
تاريخ النشر: 2016

وبالموازاة مع تطور أشكال التهديد الذي أصبحت تنتجه عناصر يصعب تحديد هوياتها، من جماعات غير مراقبة، وشبكات التهريب والإرهاب وغيرها، فإن مظهر الجدران نفسها تغير، حيث جعلت أجهزة الرصد والمراقبة المختلفة هذه الجدران الإلكترونية ومغناطيسية افتراضية أكثر منها مرئية ومادية.

وتشكل الحواجز والجدران التي تهدف إلى التحكم في وقف إطلاق النار بعد نزاع عسكري، نوعاً من الإجراءات الاحترازية كونها تحول دون تجدد الصراعات، وتسهل اللجوء إلى التسويات السلمية عن طريق الدخول في مفاوضات، إذ إن هناك نماذج أثبتت نجاحها في هذا المنحى، ومن ثم فهي تأخذ طابعاً مؤقتاً في انتظار الحل الدائم.

وتبعاً للتصنيف الجيوسياسي لهذه الجدران والحواجز، فإن تلك التي تشكل نتاجاً للعولمة التي تفترض الانفتاح وتآكل الحدود، تطرح إشكالات عدة تتعلق بالهوية والذاتية السياسية للأطراف التي تفصلها؛ وبمنحى التوجه نحو الاندماج؛ وبإمكانات تحقيق وتعزيز السلم؛ إضافة إلى مسألة المساس بحقوق الإنسان، ومناهضة القيم التي تتبناها المجتمعات الديمقراطية، وهذه أمور تبدي، بشكل ما، «هشاشة» تلك الجدران، الأمر الذي يفسر ظهور استراتيجيات وخطط مضادة لها، لتغدو بذلك تعبيراً عن فشل العيش المنسجم، وفشل التغلب على هاجس الخوف.

إن تناول موضوع الجدران والحواجز الذي أضحى يمثل حالة معاصرة فريدة، قد يقتضي للأهمية دراسته من الزاوية

غدت الجدران والأسيجة، وغير ذلك من الحواجز، ظاهرة أخذت في الاتساع والانتشار عبر أنحاء العالم، وهذا الكتاب يسلط الضوء على هذه القضية المهمة، ويتناولها من جوانب عدة: تاريخية، وجيوسياسية، وسياسية، وقانونية، ويستعرض آثارها في الأمن والسيادة وحقوق الإنسان، ويدرس حالات بعض الجدران، التاريخية والحالية. لقد عرف العالم منذ انتهاء الحرب الباردة مجموعة من التطورات المهمة التي أضحت تحكم بشكل كبير البنى المختلفة لهذا العالم وتسهم في تحديدها، لعل أبرزها نهاية فكرة تمركز الدولة، ونهاية الحدود

الثابتة والمغلقة، وتساعد وتيرة التوجه إلى العولمة، وهي أمور شكلت مع أخرى، عناصر لتغيير عميق في المعطيات الجيوستراتيجية.

إلا أنه وبشكل يتضمن بعض المفارقات، صاحبت هذا المسار ظواهر نقيضة تشير إلى انقسام وتفكك ملحوظين، من أهم تجلياتهما ظهور حواجز وجدران ترسخ الفصل والانقسام في شكلهما المادي، ضمن استراتيجية أمنية هدفها تأمين حماية الداخل ضد التهديد الذي قد يشكله الخارج على اختلاف صورته.

هذه الجدران والحواجز وإن اختلفت تسمياتها وتوصيفاتها تبعاً للسياقات السياسية التي أوجدتها، أو الوضعيات القانونية التي قد تتخذها، إلا أنها تشترك في كونها تعمل على تحديد فضاء معين وحمايته أو تعزيز الرقابة عليه، ومن ثم فهي تهدف إلى حماية أمن الدولة وسيادتها بشكل عام.

إن تلك الاستراتيجية الأمنية ليست وليدة العصر الحالي، بل لها عمق تاريخي وامتدادات جديدة ميزت العلاقات الدولية، وتطورت بتطور استعمالها، من وسيلة مادية مانحة لإحساس نفسي بالأمن، إلى آلية فعالة لمواجهة ورد الخطر، فألى أداة للفصل بين النزاعات التي تنشب بين الأطراف المتجاورة المتنازعة، فكانت تؤدي وظيفة عسكرية بوصفها خطوياً للدفاع، إضافة إلى وظيفة الحدود بوصفها تحصيناً للحضارة في مواجهة الآخر بما يمكن أن يمثلته من تهديد. إلا أنه، ومع التطور العسكري والاستراتيجي واختلاف الأهداف

بالإضافة إلى المظهر العسكري الذي يرافقها، فإنها تناقض أحياناً، وبشكل كبير، القيم ومبادئ حقوق الإنسان، ذلك أن الإشكالات التي تطرحها الجدران في علاقتها بالقانون الدولي لحقوق الإنسان تتمثل مبدئياً في حرية التنقل والحركة المكفولة بمقتضى المواثيق الدولية، وهو ما يفرز كنتيجة حتمية انتهاكات أخرى غير مباشرة للعديد من الحقوق المدنية والسياسية الأخرى، وعلى رأسها الحق في الحياة والحرية والأمن، إضافة إلى حقوق أخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية، كالحق في التملك، والصحة وغيرها.

وإجمالاً، يمكن أن نخلص بالقول، إلى أن المنطق الذي يؤدي إلى بناء الجدران الدولية منها والداخلية قد يختلف، ولكن يبقى أن الهاجس الأمني للوحدة السياسية هو المسوغ المباشر والجاهز دائماً، ذلك أنه في عصر العولمة والانفتاح، بات الفضاء الخطير والمهدد يحل محل الفضاء الحر والميسر والممهد، وهو ما يطرح أهمية الاحتماء والمراقبة من خلال إقامة منشآت وآليات أمنية هدفها المراقبة والفرز والانتقاء أحياناً، والعزل والفصل والمنع أحياناً أخرى. وهو المشهد الذي يعيد تمثيل أوضاع تميز بها منطق القرون الوسطى، حين مثلت القلاع القوية حاجزاً ضرورياً للوقاية.

فعلى اختلاف الجدران الحالية، والسياقات التي وجدت فيها، فإنه يمكن اعتبارها وليدة ضغوط تمارس على الدول من قبل نظام العولمة، حيث إن معظمها ينتج آثاراً كبيرة تتجاوز أهدافها المعلنة، ومعظمها يبدأ مؤقتاً ليأخذ شكلاً دائماً، ومعظمها يكلف ثروات طائلة من دون أن يفقده ذلك قبوله وبريقه، وهذه كلها عناصر تشترك فيها جميع الجدران المنشأة من قبل الدولة الوطنية العصرية خلال السنوات العشرين الماضية.

وإذا كان هناك من يرى أن هذه الجدران هي دلالة على تعزيز مفهوم السيادة والدولة الوطنية، فإنه على النقيض من ذلك يراها آخرون مظهراً لتآكل هذه السيادة وهذه الدولة الوطنية، كونها تؤثر إلى أن هناك ما يدعو إلى الريبة والضعف وعدم الثبات. كما يجب الإقرار بأن استراتيجية كهذه تعرف انتشاراً مطرداً، ولا شك أنها أتت أكلها، وكشفت عن فاعلية على الأقل في شقها الأمني، بعيداً عن التدايعات التي قد تفرزها. ومن هنا، فإن السياسة والقانون مدعوان إلى ضبط الظاهرة، والتحكم في القوى المتعددة الفاعلة فيها.

القانونية وفي إطار القانون الدولي بالذات، فبرغم أن ذلك القانون المتدرج في تقادمه في ضوء تنامي تجدد الظواهر الدولية، فإن تنظيمه للجدران كمنشآت قائمة على الأرض، قد يجد له نظاماً قانونياً في إطار المقتضيات المنظمة لسيادة الدولة على إقليمها، بيد أن صدور الحكم الاستشاري لمحكمة العدل الدولية والخاص بجدار الفصل الذي أقامته إسرائيل على الأراضي الفلسطينية في يوليو عام 2004، مثل سابقة ذات مغزى في شأن ما يتعلق بالامتدادات غير التقليدية لظاهرة الجدران.

ومع ذلك، فإن القانون الدولي لا يتضمن من حيث المبدأ مفهوماً أو تعريفاً للجدار، ومن ثم فليس له نظام قانوني خاص عدا كونه منشأة على إقليم هو الذي يتوافر على وضع قانوني. أي إن أهمية الجدار القانونية نابعة من علاقته بالإقليم، حيث يوجد، بما أن هذا الجدار لا يخلق وظيفة، بل يحقق وظيفة عامة سابقة على وجوده، وهي تحديد الفضاء. وهنا يجدر التمييز بين جدار مقام على طول حدود دولية، وبين آخر قد يغير وضعية الإقليم الذي يوجد عليه أو يعدلها، من خلال نقل للحدود قد ينجم عنه تقسيم جديد للإقليم.

وبخلاف ذلك، فإن الحدود في القانون الدولي تحدد نهاية الاختصاص الإقليمي لدولة وبداية هذا الاختصاص بالنسبة إلى أخرى من جهة الحدود المشتركة للدولتين، وهنا أيضاً وجب التمييز بين هذا المفهوم من جهة، وبين مفاهيم خطية أخرى من قبيل خطوط الهدنة، وخطوط وقف إطلاق النار، ذلك أن هذه المفاهيم الأخيرة لا أثر لها في تعيين حقوق الدولة السيادية فيما يتعلق بإقليم دولة في مواجهة أخرى، وإن كانت كلها تشترك في عنصر الفصل. وهنا يظهر مرة أخرى التقاطع بين الحدود وبين الأهمية القانونية لموقع الجدار، وهذا بدوره يلقي بظلاله على مظاهر أساسية لمفهوم السيادة، لأنه، يرتبط بالوظيفة الأمنية للحدود، كما أن الدول تجد مسوغاً قانونياً يُفسر الحرص على إقامة حواجز وجدران تكفل لها استبعاد كل ما من شأنه أن يحمل تهديداً لأمنها الوطني، على اعتبار أن فكرة هذا الأخير بدورها هي فكرة قانونية وتمثل مظهراً من مظاهر السيادة. على أن هناك من يرى من الناحية السياسية، أن الجدران ما دامت تشكل أجهزة عسكرية، فهي تعبر عن توترات تحيط بالسيادة، وهي بذلك تشير إلى فشل تعزيز الأمن.

إن كون الجدران والحواجز على اختلافها مشتركة في قيمتها الرمزية المتمثلة في الفصل بين الناس بشكل محكم،



تصاعد الخلافات الدولية حول كيفية التعامل مع إيران

شهدت الساعات القليلة الماضية العديد من المؤشرات التي تكشف عن تصاعد حدة الخلافات الدولية حول كيفية التعامل مع الأزمة الإيرانية، سواء فيما يتعلق بالتعامل مع الاتفاق النووي أو ضمان حركة الملاحة في مضيق هرمز ومياه الخليج. وفيما يلي أبرز التطورات الأخيرة في ملف الأزمة الإيرانية:

ماذا تعني هذه التطورات؟

- من الواضح، في ضوء ما سبق، استمرار مؤشرات التصعيد فيما يتعلق بالأزمة الإيرانية، ليس فقط نتيجة لغياب التوافق بين القوى الكبرى المعنية بها، وخاصة الأطراف الرئيسية في الاتفاق النووي، وإنما أيضاً في موقف إيران الراض للتحركات الأمريكية الرامية إلى تشكيل تحالف دولي عسكري لتأمين الملاحة في مضيق هرمز ومياه الخليج.
- التصعيد في لغة الخطاب السياسي بين واشنطن وباريس حول إيران يشير إلى استمرار الفجوة بين الولايات المتحدة والعواصم الأوروبية، الأطراف في الاتفاق النووي، ففي حين تدعو واشنطن إلى التفاوض حول اتفاق نووي جديد وتشديد العقوبات المفروضة على طهران لإجبارها على تقديم تنازلات في هذا الملف، فإن فرنسا، ومعها كل من بريطانيا وألمانيا، تؤيد استمرار الاتفاق النووي في صيغته الراهنة، وتعمل من أجل تخفيف أثر العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران. وإن كانت الأخيرة غير راضية عن هذه الجهود حتى الآن، وتطالب باتخاذ المزيد من الإجراءات لمواجهة العقوبات الأمريكية. الخلافات بين واشنطن وباريس تجسدت بوضوح في تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، يوم الخميس الماضي، التي أشار فيها إلى أنه من غير المسموح أن تتحدث أي جهة إلى إيران نيابة عن الولايات المتحدة بعدما أفادت تقارير عن محادثات يجريها الرئيس الفرنسي مع نظيره روحاني في إطار الجهود الأوروبية لحل الأزمة، وتخفيف التوتر بين واشنطن وطهران.
- وبرغم توافق رؤى الطرفين، الولايات المتحدة، والعواصم الأوروبية، الأطراف في الاتفاق النووي حول خطورة السياسات العدائية الإيرانية على أمن واستقرار المنطقة، فإن الدول الأوروبية ترى أن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني العام الماضي كان خطأ، كما تحذر في الوقت ذاته من احتمالات تحول التوتر الراهن بين واشنطن وطهران إلى مواجهة عسكرية في الخليج، ولهذا فإنها تواصل جهودها الدبلوماسية على أمل إيجاد حلول توفيقية للأزمة الراهنة.
- المؤشر الآخر إلى استمرار الأزمة الإيرانية يتعلق باختلاف الرؤى حول كيفية تأمين حركة الملاحة في مضيق هرمز، ففي الوقت الذي تواصل فيه الولايات المتحدة جهودها لتشكيل التحالف الدولي العسكري الذي يضم دولاً من المنطقة والعالم، فإن إيران - كما جاء في تصريحات ظريف أمس الجمعة - تعارض ذلك صراحة، وتعتبر أي وجود بحري أجنبي مصدراً لتهديد أمن المنطقة، وذلك من منطلق إدراكها أن مسؤولية تأمين حركة الملاحة في مضيق هرمز ومياه الخليج تقع على عاتق طهران والدول الأخرى في المنطقة. ولا شك في أن إعلان إسرائيل مشاركتها في التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لضمان أمن الملاحة في مضيق هرمز، من شأنه أن يزيد حدة التوتر في المنطقة، خاصة في ظل حالة العداء التاريخية بين طهران وتل أبيب، وهذا يفسر التهديد الإيراني الصريح بالتعامل بقوة مع أي وجود إسرائيلي في مياه الخليج ضمن سياساتها.

- قال وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف على «تويتر» أمس الجمعة، إن أي وجود عسكري في الخليج من خارج المنطقة سيمثل «مصدراً لانعدام الأمن» بالنسبة إلى إيران، مضيفاً أن طهران ستتحرك لحماية أمنها. وأضاف ظريف: «الخليج شريان حيوي ومن ثم يمثل أولوية أمن قومي بالنسبة إلى إيران التي لطالما حافظت على أمنها البحري». وأضاف: «مع وضع هذه الحقيقة في الاعتبار، فإن أي وجود من خارج المنطقة هو بالفعل مصدر لانعدام الأمن.. لن تردد إيران في حماية أمنها». في السياق ذاته، صرحت وزارة الخارجية الإيرانية، أمس الجمعة، بأن مشاركة إسرائيل في تحالف ترعاه الولايات المتحدة في مياه الخليج، هو تهديد صريح لأمن طهران القومي، مؤكدة أنها ستتعامل بقوة مع أي وجود إسرائيلي في مياه الخليج ضمن سياساتها. واعتبر المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية عباس موسوي أن من حق بلاده مواجهة ما وصفه «بالتهديد» والدفاع عن نفسها، محملاً مسؤولية هذا «الإجراء الخطير للولايات المتحدة وإسرائيل»، على حد تعبيره.
- قال وزير الخارجية الفرنسي، أمس الجمعة، إن بلاده لا تحتاج إذنًا من دول أخرى لمحاولة نزع فتيل التوتر مع إيران، وذلك بعد أن اتهم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نظيره إيمانويل ماكرون بإرسال «إشارات متضاربة» إلى طهران. وأضاف وزير الخارجية جان إيف لو دريان في بيان مكتوب «فرنسا تتحدث بالأصالة عن نفسها بوصفها قوة ذات سيادة فيما يتعلق بإيران». ومضى قائلاً: «فرنسا ملتزمة بشدة بالسلم والأمن في المنطقة وملتزمة بعدم تصعيد التوتر ولا تحتاج إذنًا لتفعل ذلك».